

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التعاون المالي التابعة للكومسيك

عُقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التعاون المالي التابعة للكومسيك بنجاح في 26 أكتوبر 2017، في أنقرة، بتركيا تحت عنوان "تتويج الأدوات المالية الإسلامية." وخلال الاجتماع، أجرت مجموعة عمل التعاون المالي مداورات حول تتويج الأدوات المالية الإسلامية. وكان محور النقاش الرئيسي هو الوثيقة الصادرة في الاجتماع، المحررة طبقاً للنتائج الرئيسية للدراسة التحليلية المعدة للاجتماع التاسع لمجموعة عمل التعاون المالي، إضافة إلى ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة. وتوصل المشاركون بناءً على تلك المداورات إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تعزيز البنية الأساسية للتمويل الإسلامي من خلال تطوير الأطر القانونية/التنظيمية اللازمة لكل عنصر من عناصرها وهي الصيرفة الإسلامية وأسواق رأس المال الإسلامية والتكافل والتعاون من أجل خلق بيئة تمكينية للتمويل الإسلامي.

الأساس المنطقي: لا يزال تطوير التمويل الإسلامي في مراحله الأولى في كثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بنظائره التقليديين. وبالنظر إلى إمكاناته، فإن التمويل الإسلامي بحاجة إلى بيئة مساعدة وتمكينية لبلوغ إمكاناته. ومن الحقائق المعروفة أن الدول التي تحظى ببيئة قانونية قوية خلال المراحل الأولى من تطوير مجال معين تميل إلى إبراز تقدمها الملحوظ مقارنة بالدول التي تعاني من بنية قانونية غير فعالة. وفي هذا الصدد، تشكل البنية القانونية شرطاً هاماً في تطوير القطاع في أي ولاية قضائية. ويجب أن تشمل البنية القانونية، فضلاً عن القانون العام، على أطر قانونية خاصة لكل عنصر من عناصر قطاع التمويل الإسلامي وهي؛ الصيرفة وأسواق رأس المال والتكافل. وتحظى البنود المحددة التالية بأهمية خاصة في إطار تطوير نظام قانوني لأي ولاية قضائية: (1) الصيرفة الإسلامية المستقلة، وأسواق رأس المال الإسلامية وقانون التكافل الذي يسمح بتسجيل وعمل الشركات. (2) قانون الضرائب لتوفير أرضية تنافسية متكافئة أو معاملة تفضيلية للمنتجات المالية الإسلامية لتشجيع الأطراف الفاعلة في السوق على التحرك نحو التمويل الإسلامي. (3) الإطار القانوني لحل النزاعات والتحكيم. ثمة حاجة في جميع الولايات القضائية للتمويل الإسلامي تقريباً إلى مراكز فض النزاعات والتي تخضع للشرعية الإسلامية. (4) تطوير إطار إفلاس عام من الناحية الإسلامية لقطاع الشركات.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: وضع إطار حكومة سليم وفعال على المستوى القومي وتعزيز تنسيق سياسات ومعايير حوكمة الرقابة الشرعية على مستوى الولايات القضائية المختلفة.

الأساس المنطقي: يحظى تطوير إطار حوكمة سليم على المستوى الوطني بأهمية خاصة في تطوير مجال التمويل الإسلامي. ويمكن مراعاة النقاط المحددة التالية أثناء إنشاء إطار عمل: (1) ضرورة دمج إطار ومعايير حوكمة الرقابة الشرعية في القوانين المالية الإسلامية. (2) ثمة ضرورة لوضع مزيد من معايير حوكمة الرقابة الشرعية وخصوصاً فيما يتعلق بمجال التكافل وأسواق رأس المال الإسلامية. وقد أصدرت بعض المنظمات العالمية الواضحة للمعايير على المستوى الدولي، مثل منظمة المحاسبة

ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية وتقرير الاستقرار المالي الإسلامي، بالفعل بعض المعايير التي يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة منها. (3) يمكن أن يساعد وجود هيئة استشارية مستقلة على المستوى الوطني في تنسيق القواعد واللوائح ذات الصلة بحوكمة الرقابة الشرعية والحد من تنوع الممارسات المختلفة فيما بين الدول الأعضاء. ونظرًا لأن الامتثال لأحكام الشريعة يمثل العامل التمييزي للتمويل الإسلامي، فثمة كذلك حاجة عاجلة إلى تنسيق الأطر المختلفة لحوكمة الرقابة الشرعية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لضمان عدم تعارض منتجات وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتعين على الزعماء السياسيين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمان سلامة إطار الحوكمة وذلك بتحويله إلى اشتراط قانوني/تنظيمي.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تأسيس/وضع معايير تصنيف التمويل الإسلامي

الأساس المنطقي: مع تطور المؤسسات المالية الإسلامية والتركيز المتزايد على المشاركة في مواجهة المخاطر، تتطلب المعاملات المالية الإسلامية مجموعة جديدة من قواعد حفظ السجلات وإعداد التقارير المالية. إن استخدام دول العالم لمعايير إعداد التقارير والمحاسبة المالية الإسلامية، مثل منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية، يمثل أحد العوامل الهامة لتطوير القطاع مع ضمان الشفافية والإفصاح في التقارير المالية في الوقت ذاته. وتعد مجموعة المعايير المتسقة من الشروط المسبقة لتوفير الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن من جانب منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية وتقرير الاستقرار المالي الإسلامي، إلا أن هناك حاجة ماسة لوضع معايير تفصيلية بشأن الامتثال التام لأحكام الشريعة المتعلقة بالإفصاح والقبول لهذه المعايير على نطاق عريض من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، يمكن التركيز على تطوير معايير التصنيف التي من شأنها دعم المستثمرين. وعلى الرغم من أن هيئات التصنيف التقليدية لا تزال مهتمة بتصنيف المنتجات المالية الإسلامية، ثمة حاجة إلى تعزيز ونشر جهود التصنيف المبذولة من جانب وكالات تصنيف التمويل الإسلامي المتخصصة على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: تعزيز رأس المال البشري في التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تحسين برامج / مشاريع التثقيف والتوعية المالية التي تطلقها الحكومات والجامعات والقطاع الخاص

الأساس المنطقي: يعد توفير رأس المال البشري المتمرس والمدرّب من العوامل الهامة في تحقيق النمو المستدام لجميع القطاعات الفرعية العاملة في التمويل الإسلامي. وعلى المستوى العام، يمكن للحكومات والجهات التنظيمية إطلاق مبادرات لتأسيس مراكز تعليمية وتدريبية وبحثية. ويمكن كذلك لمؤسسات القطاع الخاص مثل مؤسسات البحث والتدريب والشركات الاستشارية والبنوك التجارية الإسهام في تطوير رأس المال البشري. كما يمكن للجامعات والمؤسسات الأكاديمية أن تلعب دورًا هامًا في إجراء البحوث التي تدعم التمويل الإسلامي فضلاً عن توفير التعليم والتدريب في هذا المجال.

التوصية الخامسة المتعلقة بالسياسات: تيسير مشاركة الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القطاعات الفرعية العاملة في مجال التمويل الإسلامي من أجل تحقيق نمو مستدام ومتناغم لهذا المجال

الأساس المنطقي: اتخذت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زمام المبادرة في تطوير نظم ولوائح وبنية التمويل الإسلامي. وفي هذا الصدد، مشاركة الخبرات في المجالات التالية فيما بين وجهات التمويل الإسلامي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، من بين أشياء أخرى: (1) الخبرات المرتبطة بوضع السياسات وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية. (2) الممارسات المرتبطة بإصدار الصكوك السيادية الابتكارية التي تجذب مستثمري التجزئة من أجل تطوير البنية الأساسية. (3) أفضل ممارسات وإنجازات بعض الدول الأعضاء في مجال إدارة السيولة.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل التعاون المالي التابعة للكموسيك: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

تمويل مشاريع الكموسيك: في إطار تمويل مشاريع الكموسيك، يدعو مكتب تنسيق الكموسيك لاقتراح مشروعات كل عام. بحيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشاريع الكموسيك، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكموسيك. ولتنفيذ التوصيات أعلاه المتعلقة بالسياسات، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروع الكموسيك. وقد تشمل تلك المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات البحثية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات وتوفير مواد/وثائق التدريب، وما إلى ذلك.